هـ ـ ذكر أخبار أصبهان[1] : لأبي نعيم احمد بن عبد الله الأصبهاني (ـ ٤٣٠ هـ)

و ـ تاريخ جرجان[2] : لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ـ ٤٢٧ هـ)

ر ـ تاريخ بغداد[3] : لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ـ ٤٦٣ هـ)

وأكثر هذه الكتب مرتب على حروف المعجم

(١) طبع في ليدن، بمطبعة بريل سنة ١٩٣١ م كما طبع بحيدر آباد الدكن بالهند

(٢) طبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند بتحقيق عبد الرحمن المعلمي ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م

(٣) طبع بمطبعة السعادة في مصر ونشره الخانجي ويقع في ١٤ مجلداً، ويضم /٧٨٣١/ ترجمة منها /٥٠٠/ ترجمة خاصة بالمحدثين

الفصل الثالث

مراحل دراسة الأسانيد

تمهيد :

هناك بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها، لأن الجهابذة من أئمة الحديث ونقاده قد بحثوا فيها بدقة وعناية تامتين مع ما كانوا عليه من المهارة والاطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الغامضة، لذا فقد كفينا مؤونة البحث في الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون فيها، وأعطوا حكمهم على تلك الأسانيد والمتون، فلا حاجة إذن لاعادة البحث فيها، وإلا صرنا كمن يكيل البحر! فلا هو بمستطيع ولا مستفيد شيئاً

ومن هذه الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها ـ ومتونها أيضاً ـ ما يلي :

١ ـ الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما :

« أي صحيحي البخاري ومسلم » .

فقد التزم البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى إخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالاً ضعفاء او متروكين، كما انها خالية من العلل القادحة الخفية التي تقدح في صحة الحديث .

فوجود الحديث في أحد الصحيحين يكفي للحكم على صحة الحديث، ولا حاجة إلى البحث في إسناده، لأن الغاية من البحث في الإسناد إنما هو الوصول الى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته.

ولا تغترّ بما يثيره بعض الناس ـ باسم البحث العلمي أو غير ذلك من الشعارات ـ في هذه الأيام من أنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين أو أحدهما، ويعزون ذلك إلى نتيجة بحثهم العلمي الذي توصلوا إليه، حسب قواعد أصول الحديث وعلومه، أو إلى مخالفة تلك الأحاديث للعقل ـ أي عقلهم ـ او لتعاليم الطب[1]. أو لقواعد بعض العلوم الكونية المسلمة عندهم او غير ذلك من التعليلات.

فهؤلاء إما أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلومه أرادوا إظهار أنفسهم بأنهم علماء كبار عندهم المقدرة العلمية التي تمكنهم من ان يتعقبوا أئمة الحديث ويبينوا أخطاءهم. ولسان حال هؤلاء كما قال الشاعر:

وإني وإن كنتُ الأخير زمانه ... لآت بما لم تستطعه الأوائل

وإما أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الاسلام. وأكثر هؤلاء ليس عندهم علم بالحديث وعلومه، فهؤلاء يقولون ما يقولون ابتغاء الكسب الحرام، فيكتبون ما يكتبون من المقالات المنمقة، والكتب ذات العناوين الخادعة التي ظاهرها فيه الرحمة، وباطنها من قِبَلِهِ العذاب، ويدسون في ثناياها من السموم والافتراءات باسم خدمة السنة وتخليصها من الشوائب، فويل لهؤلاء مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون.

(١) كرد حديث غمس الذباب قبل نزعه وإلقائه، إذا سقط في الشراب، بحجة أنه مخالف لتعاليم الطب أو ان النبي قاله بصفته البشرية، لا على أنه من الوحي! وكل ذلك من هوسات العقل ووساوس الشيطان للطعن في السنة والتفلت من أحكامها.

فتارة يسمون كتبهم باسم «أضواء على السنة المحمدية، أو دفاع عن الحديث[1]» وأخرى يسمونها «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها[2]» وهي في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض، نسأل الله العافية وحسن العاقبة

وإليك بعض نصوص الأئمة في أن الأحاديث الموجودة في الصحيحين كلها صحيحة ولا تحتاج إلى نظر او بحث:

أ ـ قال النووي رحمه الله في مقدمة شرحه على صحيح مسلم: «وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى يُنظر وتوجد فيه شروط الصحيح[3]»

ب ـ قال ابن الصلاح في كتابه (علوم الحديث): «وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري او مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق[4]».

(١) كتاب سود صفحاته شخص يسمى «محمود أبو رية» وطبعه بمصر الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م وقد رد عليه علماء كثيرون، منهم الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتاب سماه «ظلمات أبي رية» والشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتاب سماه «الأنوار الكاشفة»

(٢) كتاب اقترفت تسطير مفترياته يدا من سمى نفسه «السيد صالح أبو بكر»، وطبع في مصر سنة ١٩٧٤ م وزعم فيه ان في صحيح البخاري /١٢٠/ حديثاً مكذوباً من الاسرائيليات، سود الله وجهه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه. وأتى بكلام لا أثر فيه لعلم ولا دين، ولو كان للسنة النبوية من يحميها لما أقدم هذا المأجور الآثم على هذا العمل الخبيث

(٣) مقدمة شرح صحيح مسلم ١/ ٢٠.

(٤) علوم الحديث ص: ٢٥. وأما قوله بعد ذلك: «سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن». فلا يتوهمن احد ان ابن الصلاح يقصد بذلك انه يوجد في الصحيحين أحاديث يسيرة ضعيفة، وإنما مراده أن أحاديث يسيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أسانيدها فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ. فاستثنيت من كونها مقطوعاً بصحتها، لا من كونها صحيحة، وذلك

فابن الصلاح لم يكتف بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط، وإنما قال: بأنه مقطوع بصحتها، وهذا لعمري زيادة في التأكيد على صحتها وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة.

قال الحافظ ابن كثير في (اختصار علوم الحديث): ـ بعد أن نقل عن ابن الصلاح قوله المذكور ـ «قلت وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه، وأرشد إليه، والله أعلم (حاشية) ثم وقفتُ بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية، مضمونه: أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الاسفرائيني، والقاضي ابو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد وأبو يعلى ابن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية، قال: «وهو قول أكثر اهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، كأبي اسحاق الاسفرائيني، وابن فُورَك، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة» وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً، فوافق فيه هؤلاء الأئمة [1].

= لانه لم يقع الاجماع على تلقيها بالقبول على الوجه الذي سبق، بدليل ما نقله الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) عن أبي إسحاق الاسفرائيني أنه قال: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها» انظر فتح المغيث للسخاوي ٤٧/١. إذن فالاجماع في نهاية الأمر حاصل على القطع بصحة أصول ومتون الأحاديث التي في الصحيحين والخلاف في اليسير منها ليس في تصحيحها او عدم ثبوتها، وإنما في امور فنية يعرفها اهل الفن، فكل ما يثار الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين انما هو تشويش لبلبلة أفكار الناشئة والباحثين

(١) الباعث الحثيث ص: ١٧

٢ ـ الأحاديث التي في كتاب التُزمَتْ صحتُه:

والكتب التي التزمت إخراج الصحيح فقط متعددة أشهرها:

أ ـ الزيادات والتتمات التي في المستخرجات على الصحيحين:

وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التتمات لأحاديث الصحيحين او الزيادات عليها بأسانيد صحيحة.

قال ابن الصلاح: «وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الاسفرائيني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيرها، من تتمة لمحذوف، أو زيادة شرح، في كثير من أحاديث الصحيحين» [1].

ب ـ صحيح ابن خزيمة:

إن وجود الحديث في صحيح ابن خزيمة كافٍ للحكم عليه بالصحة، لأن مؤلفه التزم ان يجمع في هذا الكتاب الأحاديث الصحيحة فقط.

قال ابن الصلاح: «ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة» [2].

وقال السيوطي: «صحيح ابن خزيمة على مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا، ونحو ذلك» [3].

ج ـ صحيح ابن حبان:

وهو المسمى بـ «التقاسيم والأنواع»

(١) علوم الحديث ص: ١٧. أي وكذلك يكفي في تصحيح ما يوجد في الكتب المخرجة من تتمة الخ

(٢) علوم الحديث ص: ١٧ أي يكفي في تصحيح الحديث كونه ... الخ كما يدل عليه السياق

(٣) تدريب الراوي ٩/١ ـ ١٠

وقد قيل: إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين، ابن خزيمة فابن حبان، لكنه متساهل في التصحيح، لكن تساهله ليس كتساهل الحاكم، فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحاً كما قال الخازمي، وذلك لأنه متساهل في شروط التوثيق[1].

د ـ صحيح ابن السَّكن[2]:

ويسمى بـ «الصحيح المنتقى» وبـ «السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ» وهو كتاب محذوف الأسانيد، وقد جعله مؤلفه أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة[3].

هـ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم:

قال ابن الصلاح: «واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه «المستدرك» أودعه ما ليس في واحد من الصحيحن مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى إليه اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما.

وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به»[4] وقيل في سبب تساهله إنه كبر فاعترته غفلة، وقيل إنه عاجلته المنية قبل أن يبيض أكثره، فلم يتيسر له تنقيحه.

---

(١) انظر تدريب الراوي ١ ـ ١٠٨

(٢) ابن السكن هو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزيل مصر (ـ ٣٥٣ هـ)

(٣) انظر الرسالة المستطرفة ص: ٢٥

(٤) علوم الحديث ص: ١٨.

قال بدر الدين بن جماعة: «إنه يُتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن او الصحة او الضعف وهذا هو الصواب»[1].

وقد تتبع الذهبي كثيراً من الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة، وحكم عليها بما يليق بحالها فأقر الحاكم على تصحيح بعضها، ولم يقره على البعض الآخر، فحكم عليها بالحسن او الضعف والنكارة، بل وحكم على بعضها بالوضع.

لكن بقي من أحاديث المستدرك أحاديث سكت عنها الذهبي، وهي بحاجة إلى تتبع وحكم بما يليق بحالها[2].

٣ ـ الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها:

وذلك في كتب السنة المعتمدة المشتهرة، كسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن الدارقطني، بشرط أن ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث، ولا يكفي مجرد وجودها فيها، لأن مؤلفيها لم يلتزموا إخراج الصحيح وحده فيها.

أو ينص على صحتها أحد الأئمة، وينقل عنه ذلك بإسناد صحيح، كما في سؤالات أحمد بن حنبل، وسؤالات ابن معين وغيرهما، فمثل هذا النص كافٍ في تصحيح الحديث[3].

٤ ـ الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها:

هناك كثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها وحكموا عليها بما يليق بحالها، وبينوا مراتبها، من الحسن أو الضعف أو النكارة أو الوضع.

---

(١) انظر التقييد والإيضاح ص: ٣

(٢) راجع التعليقة رقم (١) صفحة ١٠٣ من هذا الكتاب.

(٣) انظر التقييد والإيضاح ص: ٢٨

وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث، ولم يكن معروفاً بالتساهل في حكمه، فإننا نستغني بدراسة الأئمة وحكمهم عليها، ولا نحتاج لدراستها والبحث في أسانيدها، وذلك مثل الأحاديث التي حسنها الترمذي او ضعفها، ومثل الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع [1].

ـ حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها ـ

نحن في حاجة ماسة الآن إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء ان بحثوها وأصدروا حكمهم عليها.

وهي كثيرة جداً، فعلى العلماء المشتغلين بالحديث المخلصين ان يشمروا عن ساعد الجد، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث والسنة، فيأخذ كل واحد منهم كتاباً من كتب الحديث صنفه الأئمة الأقدمون، وضاقت أعمارهم عن الحكم على تلك الأحاديث، فيتتبع ما فيه من الأحاديث، فيدرس أسانيدها. ويحكم عليها بما يليق بحالها، وبذلك العمل الجليل يكونون قد قدموا خدمة جليلة للسنة النبوية المطهرة، التي هي الأصل الثاني من أصول التشريع بعد كتاب الله العزيز.

ولعل بعض الجامعات الاسلامية التي تلهج بخدمة الكتاب والسنة تتبنى مثل هذه المشروعات العلمية، لتكون ممن قال ففعل.

(١) ولا يعني ذلك انه لا ينبغي ان نبحث في أسانيدها أبداً، بل إن ذلك من حق المتمكن في هذا الفن لا سيما اذا وجد للأئمة كلاماً متعارضاً في الحكم على بعض الأحاديث أو لاح له ما يعارض ذلك الحكم. فلا بأس بالبحث والتحقيق من حكم سابق على حديث وبخاصة إذا كان ذلك الحكم صادراً عن شخص موصوف بالتساهل كابن الجوزي في الحكم على كثير من الأحاديث بالوضع. لكن أعود فأؤكد بأن ذلك لمن تمكن في هذا العلم وقويت معرفته، وليس ذلك لكل دعي متطفل ويحسن بهذه المناسبة ان أنقل ما نقله السخاوي في (فتح المغيث) تعليقاً على كلام ابن الصلاح الذي لا يرى التصحيح من حق المتأخرين في زمنه فما بعده، قال السخاوي:

« ولعل ابن الصلاح اختار حسم المادة لئلا يتطرق اليه بعض المتشبهين ممن يزاحم في الوثوب على الكتب التي لا يهتدي للكشف منها، والوظائف التي لا تبرأ ذمته بمباشرتها:

طريقة دراسة الإسناد

بما ان علماء مصطلح الحديث اتفقوا على ان شروط الحديث الصحيح خمسة وهي:

١ ـ العدالة في الرواة.
٢ ـ الضبط في الرواة
٣ ـ الاتصال في السند.
٤ ـ عدم الشذوذ في السند والمتن.
٥ ـ عدم العلة في السند والمتن.

فإن دراسة الاسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الاسناد او تحقق بعضها، ليُبْنى الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة، وتُعْرَف مرتبته.

لذلك فإن أول عمل نبدأ به لدراسة الاسناد ـ في ضوء ما تقدم ـ هو البحث في تراجم رجال الاسناد، لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم، وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الأول والثاني في الإسناد أو عدم وجودهما.

= وللحديث رجال يعرفون به وللدواوين كتاب وحساب

ولذلك قال بعض أئمة الحديث في هذا المحل: الذي يطلق عليه اسم المحدث في عرف المحدثين ان يكون كتب وقرأ وسمع ووعى، ورحل الى المدائن والقرى، وحصل أصولاً، وعلق فروعاً من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف، فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك وأما إذا كان على رأسه طيلسان، وفي رجليه نعلان وصحب أميراً من أمراء الزمان. او من تحلى بلؤلؤ ومرجان أو بثياب ذات ألوان، فحصل تدريس حديث بالافك والبهتان، وجعل نفسه لعبة للصبيان، لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا ديوان فهذا لا يطلق عليه اسم محدث بل ولا انسان وانه مع الجهالة آكل حرام. فان استحله خرج من دين الاسلام انتهى» انظر فتح المغيث للسخاوي ١/ ٤١/٤.

كيفية اخراج الترجمة

مر بنا فيما سبق في بحث «أنواع الكتب المؤلفة في الرجال» ان أئمة الحديث صنفوا مصنفات كثيرة في تراجم الرواة، وجعلوها على أنواع متعددة في الترتيب والتبويب، أو في شمولها للرواة عامة، أو اقتصارها على رواة مخصوصين بكتب معينة، او على تراجم الثقات فقط، أو الضعفاء فقط وما إلى ذلك.

لذا فان على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراوٍ من الرواة أن ينظر فيما إذا كانت لديه معلومات سابقة عن هذا الراوي من مثل أنه أحد رجال الكتب الستة، او ممن تُكلم فيه، أو من بلدة بعينها أو من طبقة بعينها ليسهل عليه - في ضوء تلك المعلومات - أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق.

وإذا لم يكن لديه اية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول الى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط، لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم، فان لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر، وهكذا حتى يجده.

مثال لدراسة الاسناد عملياً

ولنمثل لذلك بمثال: هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد في سنن النسائي عملياً وهو: قال النسائي «أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال حدثنا خالد بن الحارث قال: حدثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته: لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها»[1].

(١) سنن النسائي: ٤٩/٥.

فهذا الاسناد فيه ستة أشخاص وهم:

١ - إسماعيل بن مسعود.
٢ - خالد بن الحارث.
٣ - حسين المُعلِّم.
٤ - عمرو بن شعيب
٥ - شعيب (والد عمرو).
٦ - عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص).

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة من كتب التراجم، نقول: بما ان هذا الإسناد في سنن النسائي، إذن فجميع هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولت تراجم رجال الكتب الستة، إذن فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير تلك الكتب، والكتب المطبوعة في تراجم رجال الكتب الستة هي:

١ - تهذيب التهذيب لابن حجر
٢ - تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً.
٣ - الكاشف للذهبي.
٤ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي، والكتب الأربعة مرتبة على حروف المعجم.

ولنأخذ كتاب «تقريب التهذيب» ولنبدأ بإخراج الراوي الأول وهو:

١ - إسماعيل بن مسعود: نفتش عن اسمه «إسماعيل» في حرف الهمزة، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في (٦٥/١) لكن اسمه «إسماعيل بن أبان» إذن نقلب عدة أوراق لنرى من اسم أبيه مسعود فنجد في (٧٤/١) اثنين كل منهما اسمه «إسماعيل بن مسعود» وهما: «إسماعيل بن مسعود الزُّرَقي» و«إسماعيل ابن مسعود الجَحْدَري» لكن نستطيع ان نميز «اسماعيل بن مسعود» الذي هو شيخ النسائي بأنه «الجحدري» من أمرين: اولهما ان المؤلف رمز بحرف (س)

لـ «الجحدري» ومعنى هذا الرمز أنه اخرج له النسائي في سننه، على حين انه رمز لـ «الزرقي» بحرف (عس) ومعناه أنه اخرج له النسائي في مسند علي فقط. وثانيهما انه قال عن (الزرقي) إنه من الطبقة الخامسة، وهي طبقة صغار التابعين، ولا يمكن للنسائي ان يروي عنه بلفظ «حدثنا» وهو من طبقة صغار الآخذين عن تبع الأتباع، وقال عن «الجحدري» إنه من الطبقة العاشرة، وهو الذي يمكن ان يروي عنه النسائي.

٢ ـ خالد بن الحارث: نفتش عن اسمه خالد في حرف (الخاء) فنجد أول من اسمه «خالد» في (٢١١/١) إلا أنه «خالد بن إياس» فنجول بنظرنا بعده بعدة تراجم، فنراه بعد أربع تراجم في آخر الصفحة ذاتها، وهو «خالد بن حارث الهُجَيْمي» ولا يوجد من اسمه «خالد بن الحارث» غيره في رجال الكتب الستة.

٣ ـ حسين الـمُعلِّم: نبحث عمن اسمه (حسين) في حرف (الحاء) فنجد في ١٧٣/١، هذا العنوان: «ذِكْرُ من اسمه الحسين، وبما أن الشخص الذي نبحث عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الإسناد لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمهم (حسين) كلهم حتى نعثر عليه، وباستعراض من اسمهم (حسين) نعثر على «حسين المعلم» في: ١٧٥/١ واسمه «حسين بن ذكوان المعلم» وكلمة «المعلِّم» تقال لمن يعلم الصبيان.

٤ ـ عمرو بن شُعيب: نبحث عمن اسمه «عمرو» في حرف (العين) فنجد في: ٦٥/٢ هذا العنوان «ذِكْر مَن اسمه عمرو بفتح أوله» فنبحث عن اسم أبيه شعيب فنجده في: ٧٢/٢، وهو عَمْرو بن شُعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص

٥ ـ شعيب (والد عمرو): نبحث عنه في حرف (الشين) فنجد اول من اسمه (شعيب) في ٣٥١/١، وبما اننا عرفنا اسم أبيه وهو محمد عندما كنا نبحث عن ترجمة ابنه (عمرو) إذن نبحث عن اسم أبيه (محمد) فنجده في ٣٥٣/١،

قال عنه المؤلف: «شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، ثبت، سماعه من جده».

٦ ـ عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص): نبحث عن اسمه «عبد الله» في حرف (العين) فنجد في ٤٠٠/١ هذا العنوان: «ذكر من اسمه عبد الله» ثم نبحث عمن اسم أبيه «عَمْرو» فنجد «عبد الله بن عمرو بن العاص» في ٤٣٦/١، وهو الصحابي المشهور.

البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم، ننتقل إلى مرحلة ثانية، ألا وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال وضبطهم، وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راوٍ خلال ترجمته، ولنأخذ الإسناد السابق نفسه مثالاً لذلك، ولنبدأ بـ (إسماعيل بن مسعود)

١ ـ إسماعيل بن مسعود:

أ ـ قال عنه في التقريب: ٧٤/١ (ثقة).

ب ـ وقال عنه في الكاشف: ١٢٨/١ (ثقة)

جـ ـ وقال عنه في الخلاصة: ص: ٣٦ (قال أبو حاتم: صدوق) وفي الحاشية: وقال النسائي (ثقة)

٢ ـ خالد بن الحارث:

أ ـ قال عنه في التقريب: ٢١١/١ ـ ٢١٢ (ثقة ثبت).

ب ـ وقال عنه في الكاشف: ٢٦٦/١ ـ ٢٦٧ قال احمد: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة» وقال القطان: «ما رأيت خيراً منه ومن سفيان».

جـ ـ وقال في الخلاصة: ص ٩٩ ـ ١٠٠: (قال النسائي: ثقة ثبت، قال القطان: ما رأيت خيراً منه ومن سفيان)

٣ ـ حسين المعلم:

أ ـ قال عنه في التقريب: ١٧٥/١ ـ ١٧٦ (ثقة ربما وهم).
ب ـ وقال عنه في الكاشف: (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة).
جـ ـ وقال عنه في الخلاصة: (وثقه ابن معين وأبو حاتم).

٤ ـ عمرو بن شعيب:

أ ـ قال عنه في التقريب: ٧٢/٢ (صدوق).
ب ـ وقال عنه في الكاشف: ٣٣٢/٢: قال القطان: إذا روى عنه ثقة فهو حجة، وقال أحمد: ربما احتججنا به، وقال البخاري: رأيت أحمد وعلياً وإسحق وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون به، وقال أبو داود: ليس بحجة.
جـ ـ وقال عنه في الخلاصة: ص ٢٩٠: قال القطان: إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتج به، وفي رواية عن ابن معين: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة، وقال أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة، وقال أبو إسحق: هو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، ووثقه النسائي، وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: صح سماع عمرو من أبيه: وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وقال البخاري: سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

٥ ـ شعيب بن محمد (والد عمرو):

أ ـ قال عنه في التقريب: ٣٥٣/١ (صدوق).
ب ـ وقال عنه في الكاشف: ١٣/٢ ـ ١٤ (صدوق).
جـ ـ وقال عنه في الخلاصة: ص ١٦٧ (وثقه ابن حبان).

٦ ـ عبد الله بن عمرو بن العاص:

صحابي مشهور، والصحابة لا يُبحث عنهم بالنسبة للعدالة والضبط.

خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الاسناد الستة تبين لنا:

أ ـ أن الثلاثة الأول وهم: (اسماعيل بن مسعود) و (خالد بن الحارث) و (حسين المعلم) كلهم عدول ضابطون، لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم. ومعلوم لدينا أن الثقة هو العدل الضابط.

ب ـ وان السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي فهو ثقة.

جـ ـ وأن الرابع وهو (عمرو بن شعيب) مختلف في توثيقه، لكن مَن لم يوثقه لم يَعْزُ ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه، وإنما عزا ذلك إلى أمر خارج عن العدالة والضبط، وهذا الأمر هو: في روايته عن أبيه، هل سمع من أبيه؟ وإذا كان سمع من أبيه، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه؟ لذلك نرى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة.
والخلاصة أن عمراً ثقة في نفسه فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء والله أعلم.

د ـ وأن الخامس وهو (شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو، فهو في نفسه ثقة، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح. لكن سماعه منه ليس بكثير، فيخشى ان لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو. رواها شعيب وجادة ولم يسمعها، وإن كان المقصود بجده (محمد بن عبد الله بن عمرو) فليس لمحمد صحبة، فيكون الحديث مرسلاً.